



جامعة أحمد زبانة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

أثر استثمارات شركات التأمين وإعادة التأمين على مؤشرات الاقتصاد الوطني

في الجزائر - دراسة تحليلية وقياسية لشركة التأمين وإعادة التأمين (LA CAAR) للفترة

(2023-2014)

**The impact of insurance and reinsurance companies'
investments on national economic indicators in algeria –an
analytical and standard study of the insurance and reinsurance
company La Caar- for the period (2023-2014)**

تحت إشراف:

أ.د. بشيكر عابد

من إعداد الطالبتين:

عربي خديجة

وافي إلهام

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة غليزان	الرتبة العلمية
مشرفا	جامعة غليزان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بشيكر عابد
مناقشا	جامعة غليزان	الرتبة العلمية

السنة الجامعية: 2025/2024

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والشكر لجلاله سبحانه وتعالى الذي أعانني على إنجاز هذه المذكرة.

اللهم صلي على محمد وعلى آل محمد وبعد:

فبعد أن أتمنا مذكرتنا نستذكر الجهود التي تسببت في وصولنا إلى شاطئ الأمان، ونجد أنفسنا في كلمة لا بد أن نذكرها. وهي أن العمل قد تم على ما هو عليه بفضل الله أولاً وبفضل الذين كانت لهم الأيدي في مساعدتنا لإتمامها.

وهذه الكلمة نتوجه فيها إلى الدعاء والشكر إلى من أفادنا من العلم حرفاً، وإلى كل ما قصدناه فأعاننا ونصحنا، دعاء القلب بأن يجزيه الله عنا خير جزاء.

فما كان لمذكرتنا أن تخرج إلى النور لولا التوجيه السديد والرعاية الفائقة التي شملنا بها الأستاذ الفاضل "أ.د. بشيكر عابد"، وكان لملاحظاته القيمة الأثر الكبير في إظهار هذه المذكرة فضلاً عن إشرافه علينا وتشجيعه لنا.

حتى أصبح البحث ثمرة نابعة على الرغم من الظروف العصيبة التي أحاطت بنا. فله منا جزيل الشكر والامتنان اعترافاً بالجهود العظيمة. وسيظل فضله يحمل منا فائق الاحترام والتقدير. فشكراً لكرمه وجزاه الله خير جزاء.

فقد قيل: {من علمني حرفاً ملكني عبداً}.

ونسأل الله التوفيق والسداد

الإهداء

الحمد لله القدير الأول، الذي أنشأ الوجود والعدم، واصطفى نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وكمل ديوان

الأنبياء وختم. أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي إلى:

التي أفنت عمرها في إسعادي وربتني دهرًا إلى امرأة، حبها أكبر من أن تحتوي قلوب البشر، إلى التي تتذكرني في صلاتها بالدعاء، يعجز اللسان عن وصفها أي إنسان، هي منبع الحنان يرتوي منها العطشان، إلى التي خلد الله ذكرها في القرآن وجعل الجنة تحت قدميها، وكان حجرها لي عطاء، أمي الحنونة أطال الله في عمرها. وإلى جدتي المحبة لنا أطال الله في عمرها.

إلى من وهبني فيض حنانه، وسعة صدره، وكد وجد وتحمل عناء ومشقة الأيام من أجل ضمان مستقبلي، أبي الحنون أطال الله في عمره.

إلى إخوتي أطال الله في عمرهم.

إلى الأخت التي لم تلدها أمي، إلى من معها سعدت وبرفقتها في دروب الحياة صديقتي "خديجة" وإلى أستاذي الكريم الذي وقف بجانبنا وأفادنا بنصائحه القيمة "بشيكرو عابد" حفظه الله ورعاه، إلى أساتذتي الذين ساندوني في المشوار الدراسي.

وإني إلهام

الإهداء

الحمد لله القدير الأول، الذي أنشأ الوجود والعدم، واصطفى نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وكمل ديوان

الأنبياء وختم. أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى روح أمي وأبي، النورين اللذين غابا عن عيني ولم يغيبا عن قلبي رحمكما الله بقدر شوقي إليكما وأكثر.

إلى أخي الحبيب عبد الإله سندي في الحياة ورفيق دربي من كان دائما القوة حين ضعفت والدعم حين تعبت

جزاك الله عني كل خير.

إلى صديقتي "إلهام" صديقة العمر ورفيقة الكفاح، لم تكن مجرد صديقة بل كانت أختا اختارتها لي الأقدار فلك من

قلبي دعاء لا ينقطع وحب لا يزول.

إلى صديقتي "هدى، سليمة، سارة، عبير، كريمة، مخاطرية، وعالية" من كنّ بجانبني بكلمة طيبة ودعاء صادق انتنّ

بلسم القلب في أوقات المحن.

إلى كل من ساندني في رحلة المرض وكان له الأثر في استمراري وصبري شكرا من القلب فانتم بعد الله الأمل

والدافع.

والى أستاذي المشرف الفاضل "د. بشيكر عابد" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه وكان خير داعم جزاه

الله عنا خير الجزاء.

عربي خديجة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم أثر بعض مؤشرات الهيكل المالي لشركة التأمين وإعادة التأمين (LA CAAR) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2023. وقد اعتمدت الدراسة على جانبين، الأول جانب نظري بحيث يتضمن الأساسيات النظرية لكل من التأمين وإعادة التأمين والاستثمار وشركات التأمين، أما الجانب التطبيقي تم التطرق أولاً إلى تحليل وصفي لتطور مؤشرات الهيكل المالي للشركة (الاستثمارات، هامش التأمين، الأصول المالية)، وثانياً تم فيه استخدام اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار ديكي فولر المطور ADF) وتقدير الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود تذبذب في استثمارات الشركة خلال فترة الدراسة، كما أظهرت النتائج وجود علاقة تأثير طردية وإيجابية بين استثمارات شركة التأمين والنتائج الداخلي الخام. وبين النموذج القياسي أن متغيرات الهيكل المالي تفسر ما نسبته 70٪ من التغيرات في النمو الاقتصادي.

الكلمات مفتاحية: التأمين، إعادة التأمين، الاستثمار، شركات التأمين.

Abstract

This study aims to analyze and evaluate the impact of some indicators of the financial structure of the insurance and reinsurance company (la caar) on economic growth in Algeria during the period extending from 2014 to 2023. The study relied on two aspects, the first is a theoretical aspect that includes the theoretical basics of insurance, reinsurance, investment, and insurance companies. As for the applied aspect, a descriptive analysis of the development of the company's financial structure indicators (investments, insurance margin, financial assets) was first addressed secondly, time series stability tests (deke-fuller test developed by ADF) and multiple linear regression estimation using the ordinary least squares (OLS) method were used to analyze the relationship between the study variables.

The study found that there was fluctuation in the company's investments during the study period, and the results also showed a direct and positive impact relationship between the insurance company's investments and the gross domestic product. The standard model showed that financial structure variables explain 70% of changes in economic growth.

Keywords: Insurance, reinsurance, investment, insurance companies.

فهرس المحتويات

أ الشكر والتقدير:
ب-ج الإهداء
د الملخص:
هـ فهرس المحتويات
و قائمة الجداول:
ز قائمة الأشكال:
ح قائمة الاختصارات:
5-2 الفصل الأول: مقدمة عامة
26-7 الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
35-28 الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات
38-37 الفصل الرابع: الخاتمة، النتائج والمقترحات
41-40 قائمة المراجع:

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الفصل - رقم الجدول
14-13	نشأة وتطور إعادة التأمين في الجزائر	الجدول رقم (1.2)
27	الاستثمارات خلال الفترة (2014-2023)	الجدول رقم (1.3)
29-28	هامش التأمين خلال الفترة (2014-2023)	الجدول رقم (2.3)
30	الأصول المالية للشركة خلال الفترة (2014-2023)	الجدول رقم (3.3)
32	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (تحديد درجة التكامل)	الجدول رقم (4.3)
33	نتائج التقدير	الجدول رقم (5.3)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الفصل - رقم الشكل
21	مجالس الاسلثمارا	الشكل رقم (1.2)
28	لطور الاسلثمارا خلال الفلرة (2023-2014)	الشكل رقم (1.3)
29	لطور هامش الالأمين خلال الفلرة (2023-2014)	الشكل رقم (2.3)
31	لطور الأصول المالية خلال الفلرة (2023-2014)	الشكل رقم (3.3)

قائمة الاختصارات

المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية	الاختصار
Investment	الاستثمارات	INV
Marge d'assurance	هامش التأمين	MAS
Financial assets	أصول مالية	AF
Produit interieur brut	الناتج الداخلي الخام	PIB

الفصل الأول

مقدمة عامة

1. تمهيد

تلعب المؤسسات المالية دورا محوريا في دعم الاقتصاد الوطني، ومن بينها تبرز شركات التأمين وإعادة التأمين كأطراف فاعلة في تعبئة الموارد المالية وإعادة توجيهها نحو الاستثمار. فإلى جانب دورها التقليدي المتمثل في تغطية الأخطار وتعويض الأضرار، أصبحت هذه الشركات تساهم بشكل متزايد في تمويل الاقتصاد من خلال استثمار فوائضها المالية في مختلف القطاعات.

وفي ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، خاصة ما يتعلق بتنوع مصادر التمويل وتحقيق التنمية المستدامة، برزت الحاجة إلى دراسة مدى مساهمة استثمارات شركات التأمين وإعادة التأمين في دعم المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومدى فعاليتها في تعزيز النمو والاستقرار.

حيث جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على هذا الموضوع، من خلال الجمع بين الإطار النظري والإطار التطبيقي، بهدف فهم طبيعة العلاقة بين هذه الاستثمارات والأداء الاقتصادي في الجزائر، وتقديم توصيات من شأنها تفعيل دور قطاع التأمين في دعم التنمية الاقتصادية الوطنية.

2. صياغة الإشكالية

ما هو أثر استثمارات شركات التأمين وإعادة التأمين على مؤشرات الاقتصاد الوطني في الجزائر؟

3. الأسئلة الفرعية

لمعالجة الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ✓ ماهية التأمين وإعادة التأمين؟ وماهية شركات التأمين في الجزائر؟
- ✓ ما هو الدور الاقتصادي لشركة التأمين وإعادة التأمين في الجزائر للفترة (2014-2023)؟
- ✓ ما طبيعة الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين وإعادة التأمين في الجزائر للفترة (2014-2023)؟
- ✓ ما مدى قدرة شركة LA CAAR على التأثير في مؤشرات الاقتصاد الوطني عبر استثماراتها؟
- ✓ ما هي أنواع الاستثمارات التي تقوم بها شركة LA CAAR؟

4. صياغة الفرضيات

- ✓ تتركز استثمارات شركات التأمين وإعادة التأمين في الجزائر على أدوات مالية منخفضة المخاطر مثل: الودائع البنكية والسندات الحكومية.
- ✓ تؤثر استثمارات شركات التأمين وإعادة التأمين بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ توجد علاقة طردية بين استثمارات شركات التأمين ونمو الناتج الداخلي الخام.

5. أهداف الدراسة

تسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- ✓ التطويق بكل المفاهيم المتصلة بالتأمين وإعادة التأمين والاستثمارات.
- ✓ دراسة العلاقة بين استثمارات شركات التأمين وإعادة التأمين ومؤشرات الاقتصاد الوطني.
- ✓ دراسة تطور استثمارات شركات التأمين وإعادة التأمين في الجزائر.
- ✓ تقييم مدى تأثير استثمارات شركة LA CAAR على النمو الاقتصادي.
- ✓ التعرف على طبيعة وأشكال الاستثمارات التي تقوم بها شركة LA CAAR.

6. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه شركات التأمين وإعادة التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال مساهمتها في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، كما أن دراسة حالة شركة LA CAAR تكتسي أهمية خاصة باعتبارها من أبرز الفاعلين في السوق التأمين الجزائري. مما يسمح بتكوين تصور واقعي حول تأثير هذا النوع من الشركات على المؤشرات الاقتصادية الكلية وتعد هذه الدراسة مساهمة علمية تهدف إلى سد فراغ في الأدبيات المحلية حول العلاقة بين نشاط التأمين والاستثمار ومدى انعكاساته على الأداء الاقتصادي العام.

7. أسباب ودافع اختيار الموضوع

- ✓ تزويد القارئ بمجموعة من المعارف حول الموضوع.
- ✓ الميول الشخصي لموضوع الدراسة وارتباطه بالتخصص.
- ✓ الرغبة في دراسة هذا الموضوع دراسة قياسية (تحليلية) لأراء مجموعة المختصين مهتمين في مجال الاقتصاد والتعرف على اتجاههم في توضيح أثر استثمارات شركات التأمين وإعادة التأمين في الاقتصاد الوطني.
- ✓ أهمية موضوع قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني.
- ✓ تسليط الضوء على شركات التأمين في الجزائر.

8. حدود الدراسة

الحدود المكانية: اقتصر في شركة التأمين وإعادة التأمين LA CAAR للجزائر

الحدود الزمنية: اقتصرت الدراسة التطبيقية على بيانات لفترة زمنية من (2014-2023)

9. منهج الدراسة

حتى تتمكن من الإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي بهدف وصف جوانب الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة من البحث.

وذلك باستعراض مختلف المفاهيم الأساسية سواء متعلقة بالتأمين وإعادة التأمين أو بالاستثمارات وشركات التأمين وإعادة التأمين ثم استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة التطبيقية الذي تم معالجته من خلال تحليل النتائج دراسة قياسية تحليلية.

9. محددات الدراسة

تم تقسيم البحث إلى جانبين حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى 3 مباحث وهي :

المبحث الأول: عموميات حول التأمين وإعادة التأمين.

المبحث الثاني: استثمارات شركات التأمين وإعادة التأمين.

المبحث الثالث: تأثير التأمين على الاقتصاد الوطني.

أما الجانب التطبيقي تم التطرق فيه إلى تقديم شامل للمؤسسة (LA CAAR)، وإلى منهجية الدراسة (تحليلية وقياسية).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1. تمهيد:

يلعب التأمين دورا في التطور الاقتصادي الذي يعتمد عليه في تنوع الدخل الوطني، حيث يعتبر قطاع التأمين ممولا للاقتصاد الوطني في كونه مورد لرؤوس الأموال، وكما أن يعتبر التأمين كوسيلة لتقسيم الخسائر على عدد كبير من الأفراد التي تصيب عددا قليلا فيما بينهم، ويهدف التأمين إلى مواجهة الأخطار التي يتعرض لها الفرد والمؤسسة.

تطورت شركات التأمين عبر الزمن حسب متطلبات الأفراد والمؤسسات الطالبة للتأمين من أجل تفادي أو تقليل الخسائر التي قد تتحملها نتيجة تحقق المخاطر المؤمن عليها، فشركات التأمين أخذت أشكال متعددة حتى أصبحت على الأشكال الحالية وذلك للاستجابة مع التطور الحاصل في تصنيف المخاطر وأنواع التأمين وإدارة نشاطها المتميز والخاضع لرقابة الهيئة والجهات المشرفة عليه نتيجة خصوصية هذا القطاع.

2. عموميات حول التأمين وإعادة التأمين

1.1.2. التأمين: في هذه المرحلة سنقوم بالتطرق إلى مصطلح التأمين بصفة عامة وعلى هذا الأساس نجد :

1.1.2. تعريف التأمين:

- تنص المادة 619 من القانون المدني رقم 95-07: "التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن".

- يعرف بأنه " مشروع جماعي، يمكن بواسطته تجميع المخاطر غير المؤكدة التي تتعرض لها مجموعة من الأفراد حتى تصبح في حكم المؤكدة ويتم تعويض الخسارة التي تحل بأي منهم من الرصيد الذي يمثل حصيلة الاشتراكات الصغيرة التي يدفعها كل منهم بصفة ضرورية". (محمد، صناعة التأمين التعاوني كبديل للتأمين التجاري التقليدي، 2020)

- يعرف انه: "وسيلة تهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الأخطار محتملة الحدوث والتي يمكن أن تقع مستقبلا وتسبب خسائر يمكن قياسها ماديا ولا دخل لإدارة الأفراد أو الهيئات في حدوثها". (ميادة، 2016)

- التأمين هو الطريق الذي يسلكه الفرد أو المجموعة للحصول على الطمأنينة بنقل عبء الخسارة التي يمكن أن يتعرضون لها إلى جهة أخرى اقدر منهم على تحملها عن طريق تعويضه في حالة تحقق الضرر، مقابل أقساط أو اشتراكات يدفعونها لها بشكل دوري تحدد بطرق إحصائية مختلفة، حيث ينظم هذه العملية عقد يلتزم بينوده الطرفان. (بهيمة، 2020)

- التأمين نظام يهدف إلى حماية الأفراد أو المنشآت من الخسائر المادية المحتملة، الناشئة عن تحقق الأخطار المؤمن منها وذلك عن طريق نقل عبء مثل هذه الأخطار إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسائر المالية التي يتكبدها وذلك في مقابل أقساط محددة محسوبة وفقا لمبادئ رياضية وإحصائية. (مصعب و صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، 2016)

2.1.2. خصائص التأمين:

ومن خصائصه نجد: (محمد، صناعة التأمين التعاوني كبديل للتأمين التجاري التقليدي، 2020)

✓ أنه أسلوب منظم ليس لمنع أو تفادي الخطر بل لتحويل الخطر إلى مجمع يمكن تقدير الخطر وتكلفته المادية فيه بدقة.

- ✓ يجب أن يشمل التأمين أعدادها كبيرة من الحالات حتى يمكن استخدام قانون الأعداد الكبيرة والتوزيعات الاحتمالية لتقدير احتمال وقوع الخطر وتقدير تكلفته للفرد. يتم توزيع التكلفة الكلية للمخاطر المتوقعة على جميع المستأمنين فيتحمل، الجميع التكلفة في الوقت الذي يقع الخطر على عدد محدود منهم.
- ✓ يجب أن يكون هناك تعهد ملزم لجميع الأطراف في العملية التأمينية، حيث يلتزم المستأمن بدفع قسط التأمين.

3.1.2. أنواع التأمين:

تنقسم الأنواع على ما يلي: (مصعب و صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، 2016)

1.3.1.2. تأمين الأضرار (الممتلكات): التأمين من الأضرار يتمثل في تأمين المؤمن له من الخسارة التي تصيبه في ذمته المالية، أي تأمين كافة المخاطر التي يترتب على حدوثها إلحاق الضرر بالذمة المالية للشخص، وذلك بتعويضه عن الخسائر الناجمة عن هذه المخاطر، فهو يخضع إلى مبدأ التعويضي، ينقسم بدوره إلى قسمين:

➤ التأمين على الأشياء: يقصد بيه تعويض المؤمن له عن الخسائر التي تلحق بشيء من أمواله، فهو يهدف إلى تغطية النقص الذي قد يصيب العنصر الإيجابي للذمة المالية، وذلك بتعويض الأضرار التي تلحق بالأموال إذا تحقق الخطر. تتعدد صور التأمين على الأشياء بتنوع أوصاف الأخطار التي يمكن أن تصيب أنواع الأشياء المؤمن عليها، ويندرج تحت هذا التأمين:

-التأمين ضد الحريق.

-التأمين ضد السرقة.

-التأمين ضد هلاك الماشية وضد أضرار المياه.

-التأمين ضد البرد والصقيع بالنسبة للفلاحة.

➤ التأمين على المسؤولية: يراد به تأمين المؤمن له من الرجوع عليه بالمسؤولية، أي ضمان المؤمن له ضد رجوع الغير عليه بسبب الأضرار الواقعة عن خطأ ارتكبه، فهو يرمي إلى تعويض المؤمن له عن المبالغ التي يدفعها للغير تحت مسؤوليته، من أمثلتها: تأمين المسؤولية عن حوادث العمل وحوادث السيارات وتأمين المسؤولية عن النقل والمسؤولية المهنية.

2.3.1.2. تأمين الأشخاص: هو التأمين الذي يكون موضوعه شخص المؤمن له ذاته وليس ماله، ويلتزم المؤمن

بدفع مبلغ التأمين المتفق عليه بكامله، والذي يحدد مسبقاً عند التعاقد بطريقة جزافية.

حيث يقوم الإنسان بالتأمين ضد الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته أو قدرته على العمل، وله عدة صور منها:

-التأمين على الإصابات والحوادث.

-التأمين على المرض.

-التأمين على الزواج والأولاد.

-التأمين على الحياة والوفاة.

3.3.1.2. التأمين على القروض الموجهة للتصدير: هو وسيلة من وسائل التمويل المصرفي وأداة تأمينية تسمح

للدائنين مقابل دفع أقساط لشركة التأمين من تغطية المخاطر التجارية وغير التجارية للقروض المرتبطة بعمليات التصدير فيما بين الدول، كما أنه أداة من أدوات تنمية الصادرات من خلال ضمان الائتمان المرتبط بالتصدير بين مشتري محلي وبائع أجنبي.

4.1.2. مقومات التأمين:

يتكون التأمين من العناصر التالية: (بعيط، ساسي، و حلول، 2021)

1. المؤمن: وهو أحد طرفي عقد التأمين وغالبا ما يكون شركة أو مؤسسة تلتزم بدفع تعويض مالي للمؤمن له، عند وقوع الحادث المؤمن ضده.

2. المؤمن له: وهو الشخص الذي تعاقد مع المؤمن والتزم بمقتضى عقد التأمين أن يدفع للمؤمن بدلا ماليا معيناً، يدفع وفق الاتفاق، جملة واحدة أو أقساطا.

3. المؤمن ضده (الخطر): وهو الحادث الذي يتوقع المؤمن له حدوثه في المستقبل، كحادث الحريق.

4. القسط: وهو المال الذي يلتزم بدفعه المؤمن له للمؤمن.

5. التعويض المالي: وهو المال الذي يلتزم بدفعه المؤمن، إلى المؤمن له أو المستفيد عند وقوع الحادث المؤمن ضده.

6. الزمن: ويقصد بذلك الفترة الزمنية التي يغطيها عقد التأمين، كمدة سنة من تاريخ العقد، وينتهي عقد التأمين بانتهائها.

5.1.2. مبادئ التأمين:

تتمثل مبادئ التأمين فيما يلي: (محمد، صناعة التأمين التعاوني كبديل للتأمين التجاري التقليدي، 2020)

1. مبدأ حسن النية: يلتزم المتعاقدان بإدلاء بجميع البيانات التي عقد التأمين فيكون التصريح من طرف المؤمن لكل ما لديه من معلومات والشروح التي تخص عملية التأمين، أما المؤمن يجب أن يبين بوضوح شروط العقد والاستثناءات، وعليه فحسن النية المتبادلة بين الطرفين هو جوهر العملية التأمينية وإخلال بهذا المبدأ يستلزم مباشرة بطلاق العقد.
2. مبدأ المصلحة التأمينية: يشترط في هذا المبدأ أن تقوم المصلحة التأمينية للمؤمن له والمؤمن وذلك باستبعاد عنصر المغامرة من عملية التأمين، فيكون العنصر المؤمن واضح قابل للتضرر، وهذا ما يعكس الحفاظ على المصلحة المتبادلة بين طرفي العقد.
3. مبدأ التعويض: يستلزم هذا الأخير أن يوفي المؤمن بالتزاماته إزاء المؤمن له في حالة وفق الخطر المؤمن له، ويتمثل ذلك في دفع مبلغ التعويض ويطبق على هذا المبدأ في كافة عقود التأمين بخلاف عقد تأمين الأشخاص.
4. مبدأ المشاركة: حسب هذا المبدأ يقوم المؤمن له بإبرام عقد التأمين أو عقود التأمين تخص موضوع تأمين واحد ولنفس الفترة لدى عدة شركات التأمين، بحيث تشترك هذه الأخيرة عند تحقق الخطر المؤمن ضده في دفع التعويض المستحق للمؤمن له وفقا لنسبة تأمينه أو بما يعادل القسط المحصل عليه.

2.1.6. تطور قطاع التأمين في الجزائر:

لقد مر قطاع التأمين بعدة مراحل أو محطات وهي: (مصعب و صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، 2016)

1. فترة الاحتلال: تميزت هذه الفترة باحتكار الشركات الفرنسية لقطاع التأمين في الجزائر، وتؤكد ذلك سنة 1861 بإنشاء تعاونية تأمين الحريق في الجزائر والمستعمرات الفرنسية، كما تم تأسيس الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي في المجال الفلاحي سنة 1907، ويضم كل من تونس والمغرب والجزائر، من خلال هاتين المؤسستين نرى أن التأمين في الجزائر كان محدود المجال.
- إلا أن نظام التأمين الجزائري في هذه المرحلة ارتبط بتطور نظام التأمين الفرنسي، حيث طبقت فرنسا عدة نصوص تتعلق بالتأمين وأهمها تلك النابعة من قانون التأمين الصادر في 13 جويلية 1930، المجال الأساسي لهذا القانون هو تنظيم عقد التأمين البري، وهذا ما أكدته مادته الأولى التي تنص على أن هذا القانون لا يتعلق إلا بالتأمينات البرية، وتكمن أهمية القانون الفرنسي الذي طبق في الجزائر سنة 1933 في تنظيمه المحكم لعقود التأمين.

2. فترة الاستقلال: تميزت هذه الفترة بالعديد من المراحل إلى غاية الإصلاح المطبق سنة 1995.
1. المرحلة الأولى: رغم استكمال مراحل الاستقلال السياسي في الجزائر سنة 1962، إلا أنه لم يتحقق الاستقلال في مجال التأمين وظل يؤدي من طرف مؤسسات أجنبية. وتبدأ هذه المرحلة من القانون الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1962 والقاضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية المفعول قبل الاستقلال.
2. المرحلة الثانية: تبدأ من صدور أول تشريع جزائري في مجال التأمين، ويتعلق الأمر هنا بالقانون الصادر في 08 جوان 1963، والمتضمن إلزامية مراقبة وحراسة جميع شركات التأمين العاملة بالجزائر وإخضاعها إلى طلب الاعتماد من وزارة المالية لممارسة نشاطها. والواقع أن المشرع الجزائري لجأ إلى هذه التدابير الجديدة قصد الحد من تحويل المبالغ المالية التي كانت الشركات الأجنبية للتأمين تحولها للخارج عبر قنوات إعادة التأمين.
3. المرحلة الثالثة: تتمثل في احتكار الدولة الجزائرية لجميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، وقد تجسدت بالأمر الصادر بتاريخ 27 ماي 1966، حيث أشارت المادة الأولى منه على أنه "من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين للدولة"، كما بسطت الدولة سيادتها على كافة شركات التأمين باتخاذها تدابير تقضي بتأميمها بالأمر رقم 129/66 المؤرخ في 27 ماي 1966.
4. المرحلة الرابعة: أهم ما يميز هذه المرحلة هو إلغاء احتكار الدولة لممارسة عملية التأمين، والذي جسده ذلك هو المرسوم 07_95 الصادر بتاريخ 25 جانفي 1995 المتعلق بنشاط التأمين في الجزائر، حيث قضى في مادته 278 بإلغاء جملة القوانين ذات الصلة بالاحتكار. ولأول مرة يفتح المجال للشركات الخاصة والأجنبية ممارسة عمليات التأمين بالجزائر، كذلك أهم ما جاء به هذا المرسوم هو إنشاء المجلس الوطني للتأمينات. "CNA"
- كذلك في هذه المرحلة وخلال سنة 2005 جرت أعمال مناقشة مشروع مراجعة الأمر 07/95 المؤرخ 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، أدت هذه الأعمال في فيفري 2006 إلى إصدار القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 07/95 المتعلق بالتأمينات.

2.2. إعادة التأمين

1.2.2. تعريف إعادة التأمين:

- عرفها المشرع الجزائري في المادة 4 من الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات على أنها: "اتفاقية يضع بموجبها المؤمن أو المتنازل على عاتق شخص معيد للتأمين أو المتنازل له جميع الأخطار المؤمن عليها أو على جزء منها". (حسيبة و بوعبدالله، دراسة تحليلية لتطور الطلب على إعادة التأمين بين التنازلات الاجبارية والاختيارية في الجزائر، 2022)

- ويمكن تعريف إعادة التأمين كالتالي: "تعود الشركة المؤمنة فتؤمن نفس المخاطر لدى شركة ثانية، أي أن شركة التأمين يمكنها أن تحدد مسؤولياتهم عن تحقيق الأخطار المؤمن منها، وذلك أن تحتفظ بجزء من العمليات التي تقبلها وتسند جزءا أو أجزاء أخرى لشركة أو شركات أخرى، وبهذه الوسيلة يستطيع المؤمن المباشر أن يتوسع في قبول العمليات المختلفة مهما كانت مسؤولياتها، لأنه يعلم مقدما أنه يستطيع أن يحتفظ لنفسه بجزء من العمليات". (إيمان و ندير، المخاطر الصناعية في شركة التأمين الجزائرية دراسة حالة وكالة التأمين وإعادة التأمين، 2019)

2.2.2. نشأة وتطور إعادة التأمين في الجزائر:

مر تطور نشاط إعادة التأمين في الجزائر بعدة محطات تاريخية:

الجدول رقم(1): نشأة وتطور إعادة التأمين في الجزائر

السنة	الحدث
1962	لم تكن هناك عمليات إعادة التأمين في الجزائر، بل كانت الحكومة العامة الفرنسية هي من تعنى بنشاط التأمين و/أو إعادة التأمين في الجزائر.
1962	إنشاء شركة CAAR كأول شركة تأمين جزائرية.
1963	بموجب الأمر 63-197 الصادر في 8 جوان 1963 أصبحت شركة CAAR تعنى بعمليات إعادة التأمين، حيث يتم التنازل لها إجباريا من قبل كل شركات التأمين في السوق الجزائري آنذاك بنسبة 10٪ من حجم الأقساط المصدرة.
1966	احتكار الدولة لجميع عمليات التأمين وإعادة التأمين بموجب المرسوم 66-127.
1973	بموجب الأمر 73-54 الصادر في 1 أكتوبر تم إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR.
1975	تنازلت شركة CAAR عن محافظتها المتعلقة بإعادة التأمين لـ: CCR والتي أصبحت متخصصة في عمليات إعادة التأمين، و CAAR متخصصة في تأمين الأخطار الصناعية الكبرى.
1995	بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-409 الصادر في 9/12/1995 يتم التنازل الإجباري للمعيد الوطني

CCR بالنسب التالية: 80٪ للأخطار الصناعية، 40٪ لأخطار النقل، و25٪ للأخطار المتبقية.	
بموجب المرسوم 98-312 الصادر في 1998/09/30 تم تخفيض النسب السابقة أعلاه كما يلي: 10٪ للمخاطر الصناعية، و5٪ للمخاطر الأخرى.	1998
صدور القرار 43 في 29 جويلية والذي ينص على تنظيم جديد في مجال التنازل الاختياري، كما يلي: - تحويل حق الاستفادة عن كل التنازلات الاختيارية من شركات التأمين إلى CCR، ويبقى حق الامتياز لفائدتها عن كل التنازلات الاختيارية في حال إذا ما كانت العروض المقدمة منها تكافؤ أو أفضل من عروض معيدي التأمين الأجانب، ولتعزيز الرقابة يشترط نسب محددة للتعامل مع معيدي التأمين، ويتم إرسال معلومات عن العقود والاتفاقيات وكشف حسابات إعادة التأمين لإدارة الرقابة.	2002
أقر المشرع الجزائري أن إعادة التأمين القانوني من طرف الشركات الناشطة في الجزائر تكون لصالح المعيد الوطني CCR، وذلك في مادته 208 من القانون 06-04 الصادر في 20 فيفري 2006.	2006
صدور المرسوم التنفيذي رقم 09-375 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين والذي أقر برفع الحد الأدنى لرأس مال الشركات تمارس عمليات إعادة التأمين إلى 5 مليار دج.	2009
من خلال المرسوم التنفيذي رقم 10-207 الصادر في 09-09-2010 تم رفع نسب التنازل الإجباري للمعيد الوطني عن جميع الأعمال محل إعادة التأمين بنسبة 50٪ على الأقل.	2010
صدور المرسوم التنفيذي رقم 11-422 المؤرخ في 08 ديسمبر، والمتضمن الموافقة على رخصة ممارسة النشاط على مستوى السوق الجزائرية للتأمين المسلمة للسماسة الأجانب في إعادة التأمين.	2011
تم صدور المرسومين التنفيذيين 13-114 و 13-115 في 28 مارس، والمتعلقين بالالتزامات التنظيمية والملاءة المالية لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين.	2013
صدور قرارين الأول مؤرخ في 25 أبريل والثاني في 15 ماي، ويتضمنان الموافقة على رخصة ممارسة النشاط على مستوى السوق الجزائري للتأمين المسلمة للسماسة الأجانب في إعادة التأمين.	2016
سمح المشرع الجزائري لشركات التأمين بإجراء معاملات تأمين على شكل تكافل في المادة 103 من قانون المالية الجديد لسنة 2020 وبمادته 203 مكرر التي تتم أحكام الأمر 95-07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 جانفي سنة 1995 والمتعلق بالتأمينات.	2020
صدور المرسوم تنفيذي رقم 21-81 مؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق ل: 23 فبراير سنة 2021،	2021

يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي و/أو إعادة التكافل.

المصدر: علمي حسنية، خوجة بوعبدالله، 2022/05/06، دراسة تحليلية لتطور الطلب على إعادة التأمين بين التنازلات الإجبارية والاختيارية في الجزائر، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد 1، ص 3-5.

3.2.2. وظائف إعادة التأمين:

يمكن تلخيصها فيما يلي: (إيمان و ندير، المخاطر الصناعية في شركة التأمين الجزائرية دراسة حالة وكالة التأمين وإعادة التأمين، 2019)

- ✓ من خلال إعادة التأمين يتم تشجيع المؤمن على زيادة قدراتهم الاستيعابية للاكتتاب في عمليات كثيرة، فتحفظ بجزء منها الذي يتلاءم بقدراتهم المالية والجزء المتبقي يتم إعادة تأمينه.
- ✓ توفر إعادة التأمين نوع من الرقابة على شركات التأمين، ويظهر ذلك من خلال كون أن لمعيد التأمين الحق في الاطلاع وتفتيش سجلات المؤمن المباشر المتعلقة بعمليات إعادة التأمين بالأخص تلك التي تتعلق بإعادة التأمين بالاتفاقيات.
- ✓ إن أهم مايميز إعادة التأمين أنها دولية، أي لها طبيعة عالمية.

4.2.2. أهداف عمليات إعادة التأمين:

تحقق مجموعة من الأهداف ومن أهمها: (الشنطي، العيسى، وشاح، و العيشت، 2020)

1. تقوم شركات إعادة التأمين بتقديم المساعدات الفنية لشركات التأمين المباشر، وذلك بتدريب كوادرها على أداء أعمال التأمين الفنية بكفاءة مما ينعكس على عمليات كفاءة التشغيل والتسعير والتسويق والمنافسة وكذلك الأمر على ربحيتها.
2. يعتبر لشركات إعادة التأمين دورا هاما في شركات التأمين المباشر حيث يمثل هذا الدور دور البنك المركزي مع البنوك المحلية، أي أنه دور تمويلي في بعض الأوقات وخصوصا بالنسبة لشركات التأمين المباشر الصغير والجديدة والتي تؤدي عمليات إعادة التأمين كنوع من الرقابة على كل من معدلات الخسارة .
3. تمكين الشركة المستفيدة من المنافسة داخل السوق الذي تعمل فيه على سعة كبيرة من الأخطار.
4. لحماية صافي احتفاظ الشركة المستندة من الخطر المنفرد باتفاقية نسبية أو زيادة الخسارة للخطر، وكذلك من الأخطار المتراكمة المتشابهة الناتجة عن خطر واحد مؤمن منه، وأيضا من التعويضات الصغيرة التي تنهك صافي الأقساط المحتفظ بها.

5.2.2. مميزات نشاط إعادة التأمين بالجزائر:

يتميز نشاط إعادة التأمين بالجزائر بما يلي: (حسيبة و بوعبدالله، دراسة تحليلية لتطور الطلب على إعادة التأمين بين التنازلات الاجبارية والاختيارية في الجزائر، 2022)

- يمارس نشاط إعادة التأمين بشكل أساسي في الجزائر من قبل الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)، التي لا تزال الجهة المتخصصة الوحيدة والمخول لها ممارسة هذا النشاط في السوق الجزائري.
- التنازل الإجباري يكون لصالح المعيد الوطني (CCR) بنسبة لا تقل عن 50٪ من العمليات محل إعادة التأمين.
- يبقى حق الأولوية في التنازلات الاختيارية لصالح (CCR) في حال إذا كانت العروض المقدمة من قبلها ماثلة أو أفضل من العروض المقدمة في السوق الدولي لإعادة التأمين.
- لا يتم التعامل مع معيدي التأمين الأجانب إلا المصنفين على الأقل، حتى تكون برامج إعادة التأمين متميزة بدرجات كافية من الأمان.

3. استثمارات شركات التأمين وإعادة التأمين:

1.3. شركات التأمين وإعادة التأمين:

1.1.3. تعريف شركة التأمين:

- عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بدور مزدوج، حيث تقدم الخدمات التأمينية لمن يطلبها مقابل تلقي أقساط من المؤمن لهم، وهذا دورها الأول أي وسيلة لتأمين كما أنها تستثمر جزء من الأموال المتوفرة لديها بغية الحصول على عائد، غير أن قدرتها على توظيف أموالها تتوقف على طبيعة تكوينها وحسب طريقة تنظيمها. (بوعلام و سفيان، 2019)

- يعرفها البعض أنها هيئات تتكون من المؤمنين الذين يأخذون على عاتقهم مسؤولية تقديم الخدمات التأمينية للأفراد والمنشآت، حيث تتولى هذه الهيئات دفع مبلغ التأمين أو التعويض للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده وتتنوع هيئات التأمين حسب شروط أو طبيعة تكوينها من ناحية، وحسب طريقة تنظيمها وإدارتها والهدف منها من ناحية أخرى. (بوعلام و سفيان، 2019)

2.1.3. تقديم شركات التأمين:

يتكون قطاع التأمين في الجزائر من المؤسسات التالية:

- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR): أنشئت في جوان 1963 باسم صندوق التأمين وإعادة التأمين وهي شركة حكومية، وتعد أقدم شركة تأمين في الجزائر، تحتل المرتبة الثانية من حيث حجم التداول والمركز الأول من حيث النتائج وتضم 43 وكالة على مستوى الوطن. (نزيهة و لطيفة، 2023)
- الشركة الجزائرية للتأمين Saa: تأسست بعد الاستقلال بتاريخ 12 ديسمبر 1963، تضم 520 وكالة ولها مهمة تأمين شتى الأخطار، وهي شركة رائدة في الجزائر. (نزيهة و لطيفة، 2023)
- الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR): أنشئت سنة 1973 برأس مال يقدر بـ 2 مليار دينار تخصص في إعادة التأمين.
- الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT): أنشئت سنة 1985 برأس مال يقدر بـ 1,5 مليار دينار تخصص في أخطار النقل. (إيمان و ندير، المخاطر الصناعية في شركة التأمين الجزائرية دراسة حالة وكالة التأمين وإعادة التأمين، 2019)
- شركة لتأمين المحروقات (CASH): هي شركة ذات أسهم برأس مال اجتماعي قدره 1800 مليون، وتباشر عمليات تأمين الحروقات إلى جانب فروع التأمين الأخرى. (إيمان و ندير، المخاطر الصناعية في شركة التأمين الجزائرية دراسة حالة وكالة التأمين وإعادة التأمين، 2019)
- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR): اعتمدت في 5 أوت 1998 لتباشر مختلف عمليات التأمين برأس مال اجتماعي 450 مليون دينار جزائري. (إيمان و ندير، المخاطر الصناعية في شركة التأمين الجزائرية دراسة حالة وكالة التأمين وإعادة التأمين، 2019)
- الجزائرية للتأمين (AA)(2A): أنشأت هذه الشركة بموجب أمر 95-07 في 25 جانفي 1995 ومنح لها الاعتماد في 5 أوت 1998 لتمارس نشاط التأمين وإعادة التأمين، ويقدر رأس مالها بـ 500 مليون دينار جزائري. (إيمان و ندير، المخاطر الصناعية في شركة التأمين الجزائرية دراسة حالة وكالة التأمين وإعادة التأمين، 2019)
- سلامة للتأمينات الجزائر (SALAMA): هي شركة ذات أسهم يقدر رأس مالها بـ 2 مليار دينار جزائري، بدأت نشاطها في 26 مارس 2000 بعد موافقة وزارة المالية. (نزيهة و لطيفة، 2023)
- ترست الجزائر (ALGERIA TRUST): هي شركة مساهمة تم إنشاؤها في عام 1997 في إطار المرسوم 95-07 المؤرخ في 25 يناير 1995، والذي كرس افتتاح سوق التأمين الجزائري للاستثمار الخاص، بدأت نشاطها في 28 فبراير 1998 كشركة جزائرية خاصة بعد حصولها على الموافقة في

- 1997/11/18، وهي شركة للتأمين وإعادة التأمين مختلطة جزائرية بحرينية قطرية، رأس مالها يقدر بـ 8 مليار دينار جزائري.
- شركة البركة والأمان: تم اعتمادها في 2001 لتمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين في شكل شركة ذات أسهم برأس مال قدره 480 مليون دينار جزائري. (إيمان و ندير، المخاطر الصناعية في شركة التأمين الجزائرية دراسة حالة وكالة التأمين وإعادة التأمين، 2019)
 - شركة الريان للتأمين: تم اعتمادها في 2001 برأس مال مشترك بين الجزائر وقطر وشرعت في العمل في سنة 2002. (إيمان و ندير، المخاطر الصناعية في شركة التأمين الجزائرية دراسة حالة وكالة التأمين وإعادة التأمين، 2019)
 - العامة للتأمينات المتوسطة (GAM): تأسست عام 2001 تحتص بمختلف أنواع التأمين. (إيمان و ندير، المخاطر الصناعية في شركة التأمين الجزائرية دراسة حالة وكالة التأمين وإعادة التأمين، 2019)
 - الشركة العابرة للقارات للتأمين وإعادة التأمين (HANA STAR): تأسست في عام 2001، مرت بعدة صعوبات قانونية وعلمية وهي قيد التصفية. (إيمان و ندير، المخاطر الصناعية في شركة التأمين الجزائرية دراسة حالة وكالة التأمين وإعادة التأمين، 2019)
 - الشركة الجزائرية لضمان الصادرات (CAGEX): تأسست سنة 1996 رأس مالها يقدر بـ 450 مليون دينار جزائري متخصص في ضمان العمليات الموجهة للتصدير. (إيمان و ندير، المخاطر الصناعية في شركة التأمين الجزائرية دراسة حالة وكالة التأمين وإعادة التأمين، 2019)
 - أليانس للتأمينات (Alliance assurance): هي شركة ذات أسهم رائدة بين الشركات الخاصة للتأمين وتضم 200 وكالة على مستوى 42 ولاية ولها أكثر من 400 ألف عميل. (نزبهة و لطيفة، 2023)

3.2. الاستثمار:

1.2.3. تعريف الاستثمار:

الاستثمار هو كل نشاط اقتصادي مرخص به قانونا، يحدث زيادة في الطاقة الإنتاجية من السلع الاستهلاكية و الرأسمالية والخدمات، مع اشتغال الطاقة الإنتاجية على الجانب المادي الملموس المتمثل في التجهيزات الصناعية والبنية الأساسية من طرق ومطارات وموانئ... الخ، والجانب غير الملموس المتمثل في التعليم والتكوين

(الاستثمار البشري) والبحث والتطوير. (عبدالكريم و سفيان، مكانة الاستثمار الاجنبي في قوانين الاستثمار الجزائرية، 2019)

الاستثمار بالنسبة للمحاسب يعني الأصول الثابتة سواء كانت إنتاجية أو غير إنتاجية، أما بالنسبة للاقتصادي يعني كذلك الأصول الثابتة ولكن الإنتاجية منها. (سعود و وفاء، سياسة الاستثمار في شركات التأمين، 1995)

والاستثمار أيضا هو تخصيص رأسمال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو تطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية، ويقصد به أيضا كل ما ينفق من أجل الحصول على مردود أكبر في المستقبل.

2.2.3. أنواع الاستثمار:

يتم التمييز بين أنواع الاستثمارات من وجهة النظر الاقتصادية وفق معايير ونذكر منها: (عبدالكريم و سفيان، مكانة الاستثمار الاجنبي في قوانين الاستثمار الجزائرية، 2019)

1.2.2.3. معيار نوعية الاستثمار: يتم تصنيفه إلى أربع أنواع، وهي:

✓ الاستثمارات الاقتصادية: المتمثلة في إنشاء المؤسسات الاقتصادية التي تنتج السلع والخدمات الاستهلاكية والرأسمالية، وتشيد المباني... الخ.

✓ الاستثمارات الاجتماعية: هي الأنشطة التي تقوم بها الدولة التي تتعلق بالصحة والشؤون الرياضية والثقافية مثل الهياكل الرياضية... الخ.

✓ الاستثمارات الإدارية: تهدف إلى تطوير المرافق الإدارية التي تصون المجتمع، أو تنظم أداءه، مثل مرفق الجيش والأمن والمصالح الحكومية.

✓ الاستثمارات في الموارد البشرية: تقوم على التنمية البشرية، وتتجلى في برامج تدريب المواطنين والمدارس الرسمية وأنواع أخرى من التعليم، فهذا الاستثمار يركز على الثروة البشرية.

2.2.2.3. معيار طبيعة الاستثمار: له ثلاثة أنواع من الاستثمارات:

✓ الاستثمارات الحقيقية (المادية): ولها عدة أسماء وهي استثمارات الأعمال أو المشروعات ، فهي استثمارات تتعلق بشراء أو إنشاء سلع تجهيزية تسمح بتجديد المعدات القديمة أو المهجورة (استثمار تعويضي).

✓ الاستثمارات المالية: تعني شراء تكوين رأسمالي موجود وهذا يعني شراء حصة في السهم أو حصة في السند أو شهادة إيداع تعطي مالكةا حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد.

✓ الاستثمارات المعنوية: بحيث تتعلق بامتلاك أو كسب المعارف والأصول الفكرية كسواء التراخيص أو انجاز أعمال بحثية علمية، وتكوين العمال...الخ.

3.2.2.3. معيار جنسية المستثمر: يعتمد على جنسية مالك الاستثمار وهي:

✓ الاستثمارات الوطنية: هي جميع الاستثمارات التي يقوم بها المواطنون داخل وخارج الحدود الجغرافية لوطنهم الأصل، أي استثمارات المواطنين داخل وطنهم.

✓ الاستثمارات الأجنبية: وهي جميع الاستثمارات التي يقوم بها الأجانب داخل دولة ما، أي مجموع الاستثمارات الداخلية المنفذة من قبل الأجانب سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات.

3.3. الاستثمارات في شركات التأمين:

1.3.3. تعريف الاستثمار في شركات التأمين:

يعرف على أنه "تخصيص وتشغيل قدر من الموارد المتاحة لشركة التأمين بغرض تحقيق فوائد مستقبلاً، مع تقليل المخاطر الاستثمارية إلى أدنى حد ممكن لضمان الوفاء بالتعهدات القائمة تجاه حملة وثائق التأمين".

شركات التأمين تهدف من وراء الاستثمار إلى ضمان الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق من ناحية وتجاه مالكيها من ناحية أخرى، ويرجع ذلك إلى ضخامة الأموال التي تتجمع لديها من مصادر مختلفة، والتي يجب استثمارها بشكل جيد وإلا انخفض العائد على رأس المال المستثمر من جهة وارتفعت أسعار التأمين من جهة أخرى مما يؤثر على عملية تقييم الأداء. (فيروز، أهمية استثمار اقساط التأمين في تحقيق ميزة الريادة في التكلفة والسعر الأدنى في شركات التأمين، 2016)

2.3.3. مبادئ استثمار أموال شركات التأمين:

يقوم على مجموعة من المبادئ تتمثل في: (فيروز، أهمية استثمار اقساط التأمين في تحقيق ميزة الريادة في التكلفة والسعر الأدنى في شركات التأمين، 2016)

✓ السيوولة: يمكن القول عنها في شركات التأمين هي " قدرة شركة التأمين على تحويل الاستثمارات إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر لتعويض المؤمن لهم عند تحقق الخطر المؤمن ضده."

✓ الضمان: يقصد بضمان الاستثمار أنه استبعاد عنصر المضاربة والمخاطرة في استثمار أموال الشركة قدر الإمكان، كالاتثمار في مشاريع غير مدروسة أو مشاريع غامضة. شركات التأمين تضع أولوية كبيرة على ضمان تقليل المخاطر عند استثمار الأقساط المستلمة من المؤمن لهم، وفي بعض الأحيان تحذر شركات التأمين من اللجوء إلى استثمارات عالية المخاطر، وذلك بغرض المحافظة على قيمة الأصول حتى ولو

انخفض العائد نسبيا. ومن الأساليب التي تستخدمها شركات التأمين لزيادة الضمان هو أسلوب التنوع في محفظة الاستثمار، فكلما زاد تنوع الاستثمارات التي تتضمنها المحفظة كلما انخفضت المخاطر التي يتعرض لها عائدها.

✓ الربحية: المقصود بها من ناحية الاستثمار في شركات التأمين "العائد الذي تحصل عليه شركة التأمين من توظيف أموالها في مجالات استثمار مختلفة لاستخدامها في تغطية جزء أو كل التزاماتها تجاه المؤمن لهم."

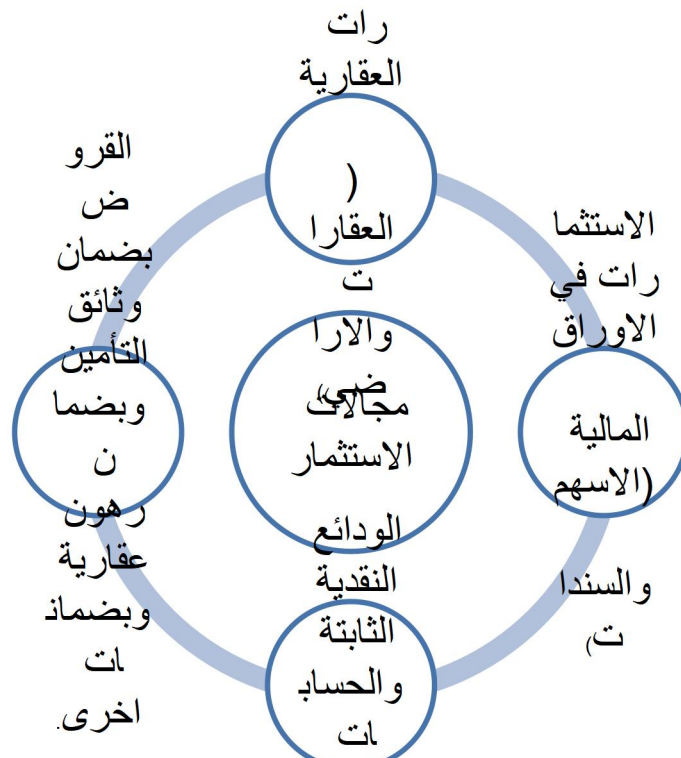
3.3.3. مجالات الاستثمار في شركات التأمين:

بصفة عامة تصنف الاستثمارات إلى نوعين هما: (فيروز، أهمية استثمار أقساط التأمين في تحقيق ميزة الريادة في التكلفة والسعر الأدنى في شركات التأمين، 2016)

✓ استثمارات قصيرة الأجل: تعتبر في شركات التأمين أنها أدوات استثمارية مالية، وقد تكون متداولة في أسواق النقد أو أسواق المشتقات.

✓ استثمارات طويلة الأجل: تتكون من أدوات استثمار مالية في شركات التأمين، والتي يتم تداولها في سوق رأس المال، وأدوات استثمار حقيقية .

الشكل رقم (1) المجالات الاستثمارات



المصدر: جيرار فيروز، ديسمبر 2016، أهمية استثمار أقساط التأمين في تحقيق ميزة الريادة في التكلفة والسعر الأدنى في شركات التأمين، أبحاث بالبنوك الاقتصادية وإدارية، العدد العشرون، ص 153.

3.3.4. الشروط الواجب توفرها في استثمارات شركات التأمين:

يتطلب مراعاة الشروط التالية: (سعود و وفاء، سياسة الاستثمار في شركات التأمين، 1995)

✓ ضمان رأس المال المستثمر: يجب أن تستثمر شركات التأمين أموالها في استثمارات بعيدة عن عنصر المضاربة والمخاطرة بما يضمن استعادة رأس المال المستثمر، وذلك لأن الجزء الأكبر منه هو ملك لأصحاب الوثائق وليس ملكا للشركة.

✓ الابتعاد عن انتهاج سياسة استثمارية تعتمد على المضاربة والمخاطرة.

✓ ضمان ثبات عائد الاستثمار: يجب أن تتضمن شركات التأمين عائدا ثابتا ومستمرًا لمقابلة ما التزمت به لدى جمهور المؤمن لهم.

✓ التنوع: يقصد به تنوع طبيعة الاستثمار وعدم حصره في مجال ضيق ويشمل (التنوع في طرق الاستثمار- التنوع الجغرافي في مناطق الاستثمار- التنوع في استحقاقات الاستثمار أي تواريخ استحقاق الاستثمارات.)

✓ مراعاة عدة صور وأشكال داخل الاستثمار الواحد.

✓ سيولة الاستثمار: هي القابلية على تحويل الموجودات المستثمرة إلى نقد وبدون خسارة، والغرض منه توفير بعض السيولة النقدية للحالات الطارئة.

✓ عدم ضرورة ثبات القوة الشرائية: تلتزم شركات التأمين بدفع مبلغ ثابت عند تحقق الخطر بموجب عقد التأمين يسمى (مبلغ التأمين) وهو يمثل الحد الأعلى لالتزام شركات التأمين تجاه المؤمن له، بغض النظر عن المتغيرات الحاصلة في القوة الشرائية للنقود، وعليه فإن هذه الشركات حيث تستثمر أموالها لا تأخذ بالحسبان تغير القوة الشرائية للنقود لأنها كما ذكرنا تتعهد بدفع مبلغ التأمين المتفق عليه في العقد.

✓ المحافظة على القيمة العينية للأموال المستثمرة بحيث لا تتأثر قوتها الشرائية عند تحويله إلى أموال سائلة.

4. تأثير التأمين على الاقتصاد الوطني:

1.4. الدور الاقتصادي للتأمين:

التأمين نشاطا اقتصاديا بالغ الأهمية ويبرز دوره في المساهمة في توفير الموارد المالية سواء في شكل رؤوس الأموال أو تسهيلات ائتمانية، ويوجد ما يلي: (إبتسام و وفاء، 2015)

✓ الدور الادخاري: يعتبر التأمين وسيلة فعالة لتجميع المدخرات، خاصة في تأمينات الحياة التي تتضمن عنصرا ادخاريا واضحا، وتتميز هذه العقود بالاستمرارية، إذ يصعب على المؤمن له الانسحاب دون

- خسائر، خاصة في السنوات الأولى. كما تلعب شركات التأمين دورا مشابها للمؤسسات المالية، من خلال استثمار الأقساط وتكوين مخصصات فنية في نهاية كل سنة مالية، لا سيما في التأمينات قصير الأجل مثل تأمينات الممتلكات والمسؤولية، والتي تتسم بالتجدد والاستمرارية على مدار السنة.
- ✓ الدور الاستثماري: في حال غياب التأمين تحتاج الشركات والمشاريع الاقتصادية إلى تكوين احتياطات لمواجهة الخسائر المحتملة التي قد تلحق بها، أما بوجود التأمين فهو يؤدي إلى توجيه مثل هذه الاحتياطات إلى الاستثمار في مشروعات إنتاجية تعمل على التنمية الاقتصادية. وتستثمر شركات التأمين جزء كبير من مدخراتها في أوجه استثمارية متعددة كأوراق المالية (أسهم، سندات، شهادات الاستثمار).
- ✓ الدور الائتماني: يلعب التأمين في هذا المجال دورا بارزا وأساسيا، في تسهيل منح القروض التي تعتمد عليها الصفقات الاقتصادية وذلك خلال الحماية التي يقدمها لعمليات التمويل التي تقوم بها البنوك سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، فهو يسهل عمليات الائتمان من خلال الضمانات التي يقدمها للموردين.
- ✓ تكوين رؤوس الأموال: متعلق هذا الدور للتأمين على مستوى الأسواق المالية، فهو يعمل على تجميع الأموال عن طريق الاحتياطات الفنية، ووجود هذه الأخيرة يفسر دورة الإنتاج العكسية في التأمين أي تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة، وبذلك تنشأ تعهدات تجاه المؤمن لهم، فمن الطبيعي توظيف شركات التأمين لهذه الاحتياطات في صور متعددة (أسهم وسندات، عقارات...) وبالتالي المساهمة في تمويل المشاريع المنتجة، في حين تتدخل الدولة في تسيير احتياطات هيئات للتأمين يتوجه جزء من أموالها إلى الإقراض العمومي.

2.4. علاقة التأمين بالمتغيرات الاقتصادية:

وتتمثل فيما يلي: (فتيحة و آسيا، 2017)

- ✓ علاقة التأمين بالتضخم: يلعب التأمين دورا مهما في الحد من التضخم الذي تسببه زيادة الكتلة النقدية وذلك من خلال مساهمته في تحقيق التوازن بين الطلب والعرض، ففي حالة الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الإجبارية، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة المدخرات الإجبارية بما يحد من التضخم. وفي حالة الكساد يعمل التأمين على زيادة التعويضات المستحقة للمؤمن لهم وبالتالي ارتفاع مستوى الإنفاق على السلع والخدمات.

✓ علاقة التأمين بميزان المدفوعات: يمثل التأمين بندا من بنود ميزان المدفوعات وبالتحديد في ميزان حركة رؤوس الأموال، حيث تسجل فيها أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج، وتأثير التأمين في ميزان المدفوعات يرتبط أيضا بالعمليات المرتبطة بالاستثمارات المباشرة التي تقوم بها شركات إعادة التأمين الوطنية في الخارج أو الأجنبية في الداخل، بالإضافة إلى تحويل احتياطي للتأمين الناتج عن فروع الشركات الأجنبية في الأسواق المحلية أو تحويل احتياطي للتأمين عن فروع الشركات الوطنية في الأسواق الأجنبية.

✓ علاقة التأمين بالدخل الوطني: تظهر أهمية التأمين في الاقتصاد من خلال العلاقة بين مبلغ أقساط التأمين للفرد الواحد والناتج المحلي الخام أي نسبة أو حصة التأمين من الناتج المحلي الخام للدولة، تكون الدولة متطورة عندما تكون حصص التأمين في الناتج الداخلي مرتفعة أما عندما تكون الدولة متخلفة وذلك نتيجة حصص التأمين في الناتج المحلي الخام منخفضة.

3.4. تأثير التأمين على النشاط الاقتصادي:

يترتب على ما يلي: (خديجة، 2023)

✓ يساهم التأمين في تكوين الدخل الوطني بتحرير القيمة المضافة، حيث تعتبر كمنشآت لنقل الموارد من فئة السكان (المؤمن لهم الذين لم يتعرضوا إلى حادث) إلى فئة أخرى (المؤمن لهم الذين تعرضوا إلى حادث)، ذلك بتشجيع الاستثمار والتعاون ما بين المؤمن لهم لمواجهة الأخطار.

✓ اعتبار التأمين مصدرا للعملة الصعبة كما هو الشأن في بريطانيا، يمنح نشاط التأمين لبعض المعاملات التجارية والمالية مع الأجنبي (دفع الأقساط، تسوية الخسائر)، ففي الحالة الأولى تعد التأمينات مصدرا للعملة الصعبة، وفي الثانية تساهم في عجز ميزان الحسابات.

✓ من بين الآثار الناشئة عن ممارسة نشاط التأمينات على مستوى الاقتصاد الكلي، والأكثر أهمية هو الذي يمارس على مستوى السوق المالي، حيث سجلنا حول رقابة الدولة للتأمين أنه يؤدي إلى تراكم ضخامة كتل الأموال عن طريق احتياطات تقنية.

5. الدراسات السابقة

- مصعب بالي، ومسعود صديقي، 2016، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد2، حيث تناولت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي والتأمينات، حيث أن الناتج المحلي الخام له تأثير نسبي على قطاع التأمين الاقتصادي، في حين أن إنتاج القطاع يساهم بمعدل ضعيف جدا في نمو الاقتصاد الوطني.
- محلي كزرة، وبوشامة مصطفى، ديسمبر 2018، الدور التمويلي لشركات التأمين في الاقتصاد الوطني في الفترة ما بين 2013-2015، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة بليدة 2، العدد 19، حيث تناولت هذه الدراسة أن تمويل شركات التأمين الاقتصاد من خلال الالتزامات المقننة التي يفرضها القانون كنسبة من الأقساط المحصلة، هذه الالتزامات عبارة عن مدخرات معبأة من قبل شركات التأمين، توظفها في أوجه استثمارية مختلفة، وعليه كلما اتسع النشاط التأميني لشركات التأمين كلما اتسع أيضا النشاط الاستثماري لشركات التأمين ومنه القدرة على تمويل الاقتصاد.
- كريمة شليحي، جوان 2020، الدور التنموي لشركات التأمين على المستوى الاقتصادي، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، العدد الأول، نلاحظ من خلال دراسته أن لشركات التأمين دور هام في التنمية الاقتصادية فهو نظام يمثل أحد معايير القوة للاقتصاد الوطني إذا تم استغلاله وفقا للشكل الذي يساهم في نمو الاقتصاد واستقراره، حيث يتجلى الأثر الايجابي لهذا النظام من الجانب الاقتصادي من خلال: استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، التقليل من البطالة، تشجيع الادخار... الخ
- ضيف فارس، 2023/9/1، مساهمة شركات التأمين في دعم الاقتصاد الوطني في ظل أزمة وباء فيروس كورونا دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد6، العدد2، حيث تناولت هذه الدراسة علاقة التأمينات بالنمو الاقتصادي هي علاقة جد ضعيفة في الجزائر نتيجة لضعف شوق التأمين الجزائري ماليا وفنيا وانخفاض مستوى الاستثمار.
- الإضافة المرجوة من البحث مقارنة بالدراسات السابقة : ومن خلال ما تم التطرق إليه سابقا فيما يخص توضيح الدراسات السابقة والنتائج المتوصل إليها في مجال التأمين وإعادة التأمين، سنقوم من خلال هذه الدراسة بتوضيح بعض المؤشرات الخاصة باستثمارات شركات التأمين وإعادة التأمين وأثرها على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني الجزائري من خلال النمذجة القياسية، مع توضيح مساهمة استثمارات شركات التأمين وإعادة التأمين فيه تنمية الاقتصاد الوطني.

6. خلاصة الفصل :

من خلال الفصل النظري وأهم الجوانب المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين، واستثمارات شركات التأمين، وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، حيث بدأ الفصل بتعريف التأمين مبرزاً خصائصه ومبادئه الأساسية (مبدأ حسن النية والتعويض)، ثم استعرض أنواع التأمين (تأمين الأضرار، تأمين الأشخاص...) إضافة إلى عناصر عقد التأمين والمقومات الأساسية لنجاح العملية.

كما ناقش تطور قطاع التأمين وإعادة التأمين في الجزائر والتي كانت عبر مراحل تاريخية، وفي محور إعادة التأمين تم توضيح مفهومه، أهدافه ووظائفه، ودوره في توسيع طاقة شركات التأمين على مواجهة المخاطر، إضافة إلى التطرق لمميزات نشاط إعادة التأمين في الجزائر. وتم التطرق إلى استثمارات شركات التأمين، حيث تم تعريف الاستثمار وبيان أنواعه.

في النهاية تم إبراز الدور الاقتصادي الحيوي الذي تلعبه شركات التأمين في تحفيز الادخار، وتوفير الائتمان، وتكوين رؤوس الأموال وتأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

1. تمهيد:

تساهم شركات التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني عبر استثماراتها المتنوعة، مما يؤثر على مؤشرات الاقتصاد الكلي كالناتج الداخلي الخام ومعدلات النمو. تعد الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (LA CAAR) نموذجاً مثالياً لدراسة هذا التأثير، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل مؤشرات هيكلها المالي خلال الفترة (2014-2023) وقياس أثرها على الاقتصاد الوطني.

تعتمد الدراسة منهجية مزدوجة تجمع بين التحليل الوصفي للمؤشرات المالية (الاستثمارات، هامش التأمين، الأصول المالية) والتحليل القياسي باستخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد لتقدير العلاقة بين هذه المؤشرات والنتائج الداخلي الخام.

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الدور الاقتصادي لشركات التأمين وتقديم تحليل كمي لمساهمتها في التنمية الاقتصادية، مما يساعد صنّاع القرار على تبني السياسات المناسبة لتعزيز دور هذا القطاع الحيوي.

2. تقديم شامل للمؤسسة (شركة التأمين وإعادة التأمين LA CAAR):

تأسست شركة LA CAAR سنة 1963 بموجب قانون 63-197 والقانون 63-201 والذي وضع حدا لهيمنة الشركات الفرنسية على سوق التأمين في الجزائر، حيث تخصصت LA CAAR في التأمين وإعادة التأمين التنازل القانوني ثم جاءت سنة 1974 حيث تم تحويل محفظة إعادة التأمين إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR وفي سنة 1976 تم إصدار قانون التخصص وتحويل محفظة التأمين المخصص للجمهور العريض Risque de masse نحو شركة SAA وتخصصت LA CAAR في الأخطار الكبرى الصناعية وهندسة الحرائق وأخطار النقل البري والبحري والجوي، وبتطور نشاط النقل تقرر إنشاء شركة LA CAAT وتحويل محفظة النقل إليها وجزء من الشبكة التجارية والإطارات، لتأتي سنة 1989 حيث شهدت LA CAAR تحول تاريخي، إذ أصبحت شركة ذات أسهم بموجب القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية 88-01.

ثم جاءت سنة 1995 وصدور القانون 95-07 والذي وضع حدا لهيمنة الدولة على نشاط التأمين وتم فتح القطاع أمام الاستثمار الخاص والأجنبي وتم أيضا بموجب نفس القانون إلغاء التخصص في التأمين وتم فتح المنافسة أمام الجميع، سنة 2005 تم وضع إستراتيجية التطور لشركة LA CAAR لثلاث سنوات وشهدت سنة 2006 صدور القانون 04-06 المعدل والمتمم للأمر 95-07 كما شهدت هذه السنة تنصيب لجنة التدقيق بالشركة المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك لجنة التنسيق ولجنة التوظيف المالية.

سنة 2007 تم إصدار عنوان إعلامي Info-caar وسنة 2008 تم إطلاق حملة لإعادة هيكلة وإحداثيات الوكالات التجارية تبعا للميثاق البياني الموحد للشركة. وفي سنة 2009 تم إطلاق نقاط بيع التأمين المصري مع تكوين الموظفين، وإطلاق المخطط الاستراتيجي الثاني للنمو 2009-2011.

سنة 2010 شهدت تطبيق النظام المحاسبي المالي الخاص بشركات التأمين كبديل عن النظام المحاسبي وفتح مركز تكوين للشركة ببني مسوس بالجزائر العاصمة، وإنشاء شركة التأمين على الأشخاص كرامة فرع 100 وهذا تأقلا مع القانون الجديد الذي فصل بين نشاط التأمين على الأضرار نشاط التأمين على الأشخاص.

3. منهجية الدراسة (الطريقة والأدوات)

- دراسة تحليلية لبعض مؤشرات الهيكل المالي لشركة التأمين وإعادة التأمين (LA CAAR)

للفترة (2014-2023) :

سيتم في هذه المرحلة تحليل مجموعة من المتغيرات الممثلة للهيكل المالي لشركة التأمين وإعادة التأمين (LA CAAR) للفترة (2014-2023) وهي على النحو التالي:

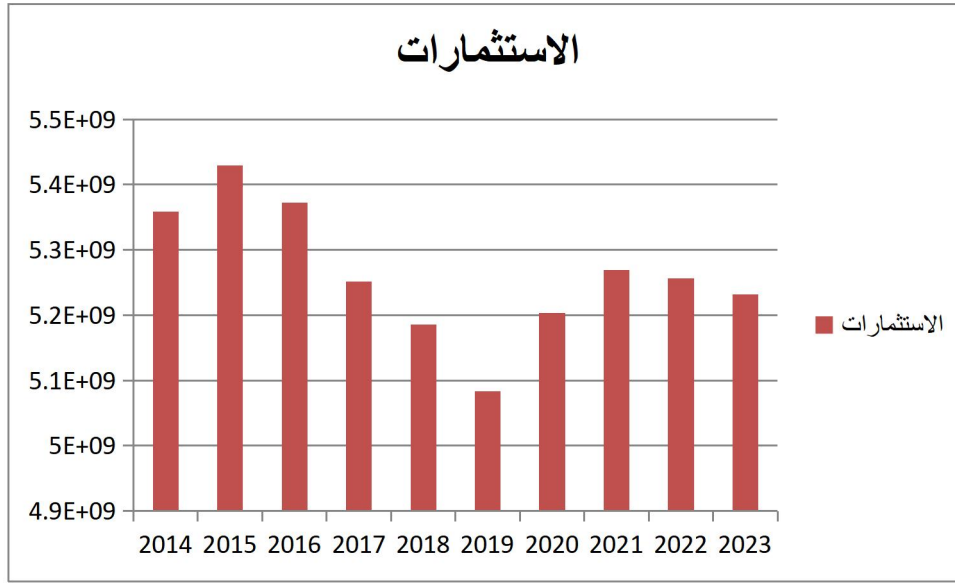
- الاستثمارات: هي توظيف الموارد المالية في المشاريع ويعد من أهم محركات النمو الاقتصادي والتنمية، وسيتم التطرق إلى تطور الاستثمارات لدى شركة التأمين وإعادة التأمين (LA CAAR) خلال الفترة (2014-2023):

الجدول رقم (1): الاستثمارات خلال الفترة (2014-2023)

الاستثمارات (دج)	السنوات
5358644000	2014
5429682000	2015
5372467000	2016
5251817000	2017
5185649000	2018
5083262000	2019
5203689000	2020
5269315714	2021
5256554531	2022
5231822035	2023

المصدر: من إعداد الطالبتين وبالاعتماد على قاعدة البيانات المتحصل عليها من موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

الشكل رقم (1) : تطور الاستثمارات خلال الفترة (2014-2023)



المصدر: من إعداد الطالبين وبالاعتماد على الجدول رقم (1)

ومن خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الاستثمارات لدى شركة التأمين وإعادة التأمين عرفت تذبذباً خلال الفترة 2014 إلى غاية 2023 حيث عرفت السنوات 2015 و 2016 أكبر حصة للاستثمارات قدرت ب (5429682000 دج و 5372467000 دج على التوالي) وذلك راجع إلى مخطط دعم النمو الاقتصادي في تلك الفترة والذي أعطى الأهمية لإشراك شركات التأمين وإعادة التأمين في الاستثمار و دفع عجلة التنمية، في حين عرفت سنة 2019 تراجعاً في الاستثمارات نظراً لمشكل تفشي داء كورونا والذي أثر بالسلب على مختلف المجالات الوطنية والعالمية في تلك الفترة.

- هامش التأمين: هو الفرق بين الأقساط التي تحصل عليها شركة التأمين والتعويضات التي تدفعها، وسيتم التطرق إلى تطور هامش التأمين لدى شركة التأمين وإعادة التأمين (LA CAAR) خلال الفترة (2014-2023):

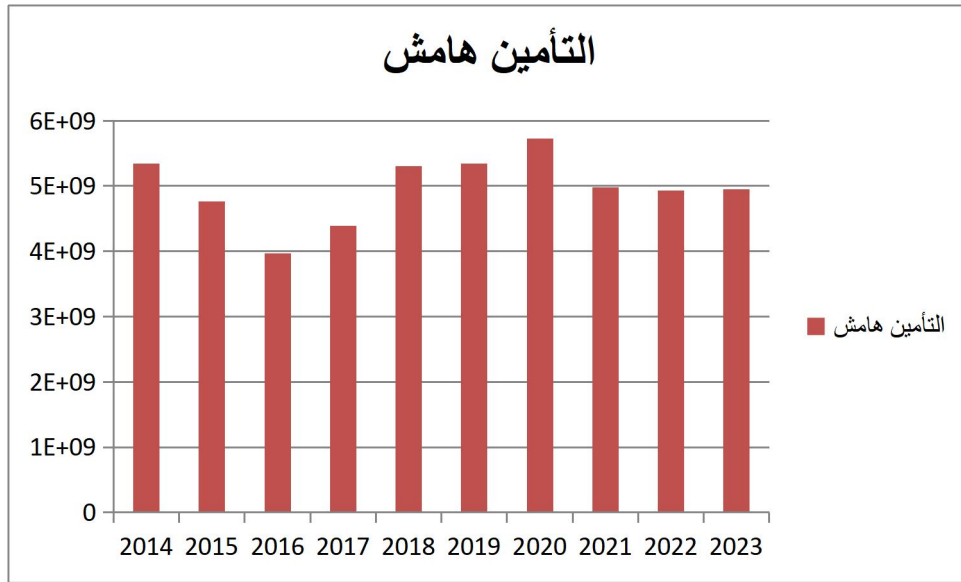
الجدول رقم (2): هامش التأمين خلال الفترة (2014-2023)

هامش التأمين	السنوات
5345397000	2014
4767344000	2015

3965633000	2016
4388188000	2017
5307320000	2018
5345836000	2019
5726963000	2020
4978097286	2021
4925625898	2022
4948237598	2023

المصدر: من إعداد الطالبين وبالاعتماد على قاعدة البيانات المتحصل عليها من موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

الشكل رقم (2) : تطور هامش التأمين خلال الفترة (2014-2023)



المصدر: من إعداد الطالبين وبالاعتماد على الجدول رقم (2)

ومن خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن هامش التأمين لدى شركة التأمين وإعادة التأمين عرفت تدبذبا خلال الفترة 2014 إلى غاية 2023 حيث عرفت سنة 2016 أدنى قيمة لهامش التأمين قدرت بـ (3965633000 دج)، وقد يكون هذا الانخفاض مرتبطا بتقلبات السوق أو زيادة التعويضات المدفوعة، في

حين عرفت سنة 2020 ارتفاعا ملحوظا قدر بـ (5726963000 دج) وذلك راجع لتعافي نشاط التأمين وتحسن الإدارة المالية داخل الشركة وخلال الفترة 2021-2023، استقر فيها هامش التأمين.

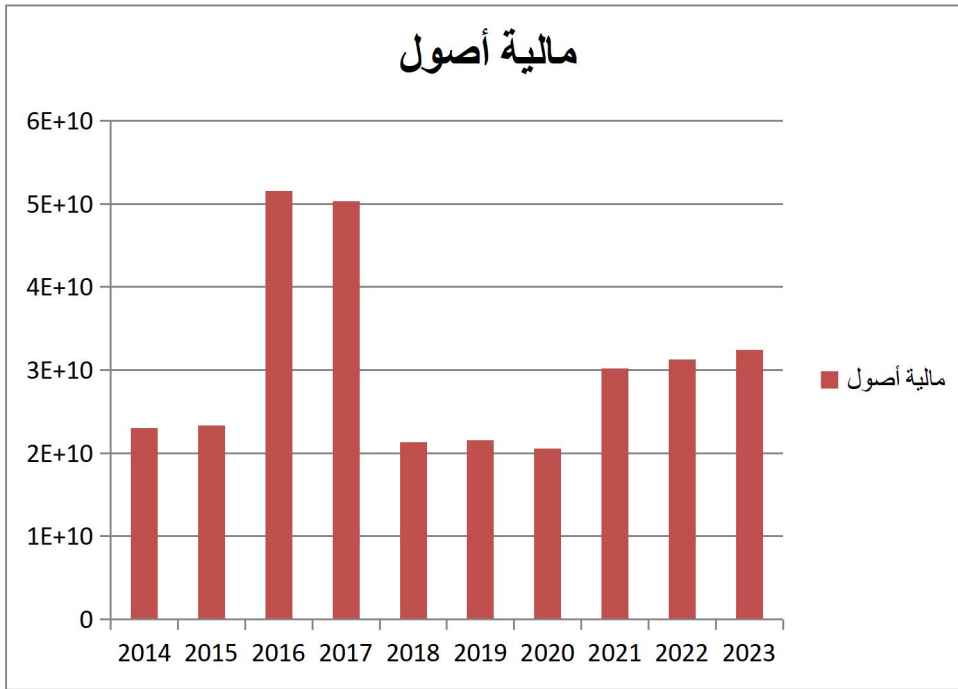
– أصول مالية: تعد عنصرا أساسيا في النظام المالي كما تسهم في دعم الاستثمار، وسيتم التطرق إلى تطور الأصول المالية لدى شركة التأمين وإعادة التأمين (LA CAAR) خلال الفترة (2014-2023):

الجدول رقم (3): الأصول المالية للشركة خلال الفترة (2014-2023)

أصول مالية	السنوات
23010770000	2014
23294780000	2015
51551648000	2016
50329367000	2017
21317730000	2018
21559190000	2019
20522000000	2020
30226497857	2021
31257316122	2022
32394821283	2023

المصدر: من إعداد الطالبين وبالاعتماد على قاعدة البيانات المتحصل عليها من موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

الشكل رقم (3) : تطور الأصول المالية خلال الفترة (2014-2023)



المصدر: من إعداد الطالبتين وبالاعتماد على الجدول رقم (3)

ومن خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الأصول المالية لدى شركة التأمين وإعادة التأمين عرفت تذبذبا خلال الفترة 2014 إلى غاية 2023 حيث عرفت سنة 2016 أكبر حصة للأصول المالية قدرت بـ (51551648000 دج)، وهذا الارتفاع يكمن في تحقيق أرباح مالية كبيرة

- دراسة قياسية لأثر استثمارات شركات التأمين وإعادة التأمين على مؤشرات الاقتصاد الوطني :
في هذه المرحلة سنقوم بدراسة أثر بعض مؤشرات الهيكل المالي بما في ذلك الاستثمارات على مؤشر من مؤشرات الاقتصاد الوطني المتمثل في النمو الاقتصادي وعلى هذا الأساس تم الارتكاز على العناصر التالية:

1- تعريف وترميز متغيرات الدراسة :

- الاستثمارات: هي عملية تخصيص المال أو الموارد في مشروع أو أصل بهدف تحقيق عائد أو ربح مستقبلي، ونرمز له بالرمز INV

- هامش التأمين: هو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له مقدما لشركة التأمين، ويمثل نسبة من قيمة التغطية التأمينية، ويستخدم كضمان لتغطية المخاطر المحتملة قبل بدء سريان وثيقة التأمين بالكامل، ونرمز له بالرمز MAS

- أصول مالية: هي أدوات أو مستندات تمثل حقا قانونيا في الحصول على قيمة مالية، وتستخدم للاستثمار أو كوسيلة لتبادل القيمة، ونرمز له بالرمز AF

- الناتج الداخلي الخام: هو القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات التي تنتج داخل بلد ما خلال فترة زمنية محددة، ويستخدم كمؤشر لقياس قوة الاقتصاد ونموه، ونرمز له بالرمز PIB وقد تم استخدام الصيغة المعيارية (القيم المعيارية) لكل المتغيرات من أجل حذف مشكل عدم تجانس وحدات القياس.

2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: وفي دراستنا هذه قبل القيام ببناء النموذج القياسي الذي يبين علاقة التأثير للمتغيرات المستقلة بالنسبة للمتغير التابع، سنقوم في المرحلة الأولية بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجات التكامل لكل سلسلة، والجدول التالي يبين درجة التكامل للسلاسل الزمنية محل الدراسة وبالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، تحصلنا على النتائج التالية:
الجدول رقم (4): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (تحديد درجة التكامل)

المتغير	المقارنة بين الاحتمالات بالنسبة للنموذج السادس (الثابت والاتجاه العام)	درجة التكامل
PIB _t	Prob= 0,003 < α =0,05	I (1)
INV _t	Prob= 0,02 < α =0,05	I (1)
MAS _t	Prob= 0,003 < α =0,05	I (2)
AF _t	Prob= 0,005 < α =0,05	I (0)

المصدر: من إعداد الطالبين وبالاعتماد على قاعدة البيانات المتحصل عليها من موقع الديوان الوطني للإحصائيات وباستخدام برنامج 9 Eviews ومن خلال درجات تكامل السلاسل الزمنية نلاحظ أنها غير متكاملة من نفس الدرجة وبالتالي عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) وفق منهجية "Johansen".

وعلى هذا الأساس نقوم في المرحلة الموالية بتقدير النموذج

3- تقدير النموذج: لتحديد أثر مؤشرات الهيكل المالي على المردودية يمكن صياغة الدالة في شكلها الأصلي على النحو التالي:

$$PIB_t = f(INV_t, MAS_t, AF_t, \epsilon_t)$$

حيث :

PIB_t : يمثل المتغير التابع

INV_t, MAS_t, AF_t : تمثل المتغيرات المستقلة

ε_t : يمثل حد الخطأ العشوائي.

ولتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع قمنا باستخدام النموذج الخطي المتعدد باستخدام المتغيرات

المستقرة ونتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) المستخرجة من برنامج Eviews

كالتالي:

الجدول رقم (5): نتائج التقدير

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/05/25 Time: 16:59

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.158235	0.031553	5.014831	0.0000
DINV	0.055467	0.192209	0.288576	0.0289
DDMAS	0.018523	0.008693	2.130746	0.0368
AF	0.085853	0.029602	2.900249	0.0066
R-squared	0.708412	Mean dependent var		0.058800
Adjusted R-squared	0.724583	S.D. dependent var		0.257086
S.E. of regression	0.163693	Akaike info criterion		-0.659569
Sum squared resid	0.884248	Schwarz criterion		-0.444097
Log likelihood	17.53181	Hannan-Quinn criter.		-0.582906
F-statistic	14.56602	Durbin-Watson stat		1.201219
Prob(F-statistic)	0.000001			

ومن خلال جدول التقدير يمكن كتابة النموذج الخطي المتعدد المقدر على النحو التالي :

$$\widehat{DRT}_t = 0,15 + 0,05 \text{ DINV}_t + 0,01 \text{ DDMAS}_t + 0,08 \text{ AF}_t$$

- التحليل الإحصائي (صلاحية النموذج إحصائياً): من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ من خلال جدول التقدير

أن $R^2 = 0,70$ أي أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 70 %، وهي نسبة تفسيرية جيدة.

بالإضافة إلى معنوية المعلمات حيث نلاحظ معنوية المعلمات عند المقارنة بين الاحتمالات الخاصة بالمعلمات

المقدرة ومستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$).

- التحليل الاقتصادي : من خلال ملاحظتنا لأثر المتغيرات المستقلة للمتغير التابع والملخصة في النموذج المقدر الخاص بالدراسة القياسية نستنتج ما يلي :

- بالنسبة لمتغير الاستثمار (DINV) : ظهر في النموذج بمعامل (+0,05) أي وجود علاقة طردية بين الاستثمار والناتج الداخلي الخام وهو مقبول اقتصاديا، حيث يمكن القول أن حجم التأثير يتمثل في الزيادة بوحدة واحدة للمتغير المستقل (DINV) يقابلها الزيادة بـ (+0,05) وحدة في المتغير التابع (DPIB).

- بالنسبة لمتغير هامش التأمين (DDMAS) : ظهر في النموذج بمعامل (+0,01) أي وجود علاقة طردية بين هامش التأمين والناتج الداخلي الخام وهو مقبول اقتصاديا، حيث يمكن القول أن حجم التأثير يتمثل في الزيادة بوحدة واحدة للمتغير المستقل (DDMAS) يقابلها الزيادة بـ (+0,01) وحدة في المتغير التابع (DPIB).

- بالنسبة لمتغير أصول مالية (AF) : ظهر في النموذج بمعامل (+0,08) أي وجود علاقة طردية بين أصول مالية والناتج الداخلي الخام وهو مقبول اقتصاديا، حيث يمكن القول أن حجم التأثير في الزيادة بوحدة واحدة للمتغير المستقل (AF) يقابلها الزيادة بـ (+0,08) وحدة في المتغير التابع (DPIB).

4. نتائج الدراسة

- من خلال درجات تكامل السلاسل الزمنية نلاحظ أنها غير متكاملة من نفس الدرجة وبالتالي عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل).
- من خلال نتائج التقدير أن $R^2=0,7$ أي أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 70٪، وهي نسبة تفسيرية جيدة.
- و+ وجود علاقة طردية بين الاستثمار والناتج الداخلي الخام وهو مقبول اقتصاديا بمعامل (+0,05) /.

5. خلاصة الفصل

تناولت هذه الدراسة تحليل مؤشرات الهيكل المالي لشركة التأمين وإعادة التأمين (LA CAAR) للفترة (2014-2023) وقياس أثرها على الاقتصاد الوطني.

كشفت الدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد عن وجود علاقة طردية بين استثمارات الشركة والنتائج الداخلي الخام، بمعامل 0,05 وبقدرة تفسيرية للنموذج بلغت 70٪، مما يعكس أهمية دور شركات التأمين في الاقتصاد.

أكدت النتائج على الدور المهم لشركات التأمين وإعادة التأمين في الاقتصاد الوطني، وضرورة تعزيز استثماراتها لتأثيرها الايجابي على النمو الاقتصادي، مع أهمية وضع سياسات تحفيزية تضمن استقرار هذه الاستثمارات وتحميها من التذبذبات الناتجة عن الأزمات الاقتصادية والصحية.

الفصل الرابع

الخاتمة العامة

1. الخاتمة:

بعد تناولنا لموضوع اثر استثمارات شركات التأمين وإعادة التأمين على مؤشرات الاقتصاد الوطني في الجزائر، من خلال الجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات التي تؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه هذه الشركات، خاصة شركة LA CAAR، في دعم وتحفيز التنمية الاقتصادية.

إن فوائض الأموال لدى شركات التأمين لا يعد فقط وسيلة لتعزيز أرباحها، بل هو كذلك مساهمة غير مباشرة في تمويل الاقتصاد من خلال القروض، وشراء السندات، والمساهمة في المشاريع الكبرى، مما يساعد على تنشيط الدورة الاقتصادية ويخفف من حدة الأزمات المالية.

كما أظهرت الدراسة أن العلاقة بين استثمارات شركات التأمين والنتائج الداخلي الخام علاقة ايجابية، ما يعكس أهمية هذا القطاع كقوة داعمة للنمو، وهو ما يستدعي من السلطات العمومية والمالية تعزيز آليات رقابة وتطوير هذا المجال، وتحفيز بيئة الاستثمار فيه.

2. اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن اختبار الفرضيات التي تم التطرق إليها سابقا:

- الفرضية الأولى: والخاصة ب"تتركز استثمارات شركات التأمين وإعادة التأمين في الجزائر على أدوات مالية منخفضة المخاطر مثل: الودائع البنكية والسندات الحكومية"، ومن خلال ما تم التوصل إليه نظريا وتطبيقيا يمكن قبول هذه الفرضية، حيث تبين في الجانب النظري أن شركات التأمين تسعى إلى تقليل المخاطر عبر استثمارات، أما من الجانب التطبيقي تم تحليل بيانات LA CAAR بحيث يبين اعتماد الشركة على أدوات استثمارية آمنة وثابتة نسبيا.
- الفرضية الثانية: والخاصة ب"تؤثر استثمارات شركات التأمين وإعادة التأمين بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، ومن خلال ما تم التوصل إليه نظريا وتطبيقيا يمكن قبول هذه الفرضية، حيث تبين من الناحية النظرية أن التأمين يساهم في تكوين مدخرات ودعم الاستثمار مما يحفز النمو الاقتصادي، أما من الناحية التطبيقية من خلال نموذج الانحدار الخطي أظهر تأثيرا طرديا ومعنويا للاستثمار على الناتج الداخلي الخام.

- الفرضية الثالثة: والخاصة بـ"توجد علاقة طردية بين استثمارات شركات التأمين ونمو الناتج الداخلي الخام"، ومن خلال ما تم التوصل إليه نظريا وتطبيقيا يمكن قبول هذه الفرضية، حيث تبين في الجانب النظري أن هناك ارتباط نظري بين توسع التأمين وارتفاع الناتج الوطني، أما من الجانب التطبيقي تم التوصل إلى علاقة طردية واضحة بمعامل $(+0,05)$ بين الاستثمار والناتج الداخلي الخام.

3. نتائج الدراسة:

- من ناحية الجانب النظري:
 - شركات التأمين وإعادة التأمين تلعب دورا هاما في دعم الاقتصاد الوطني.
 - الاستثمار في شركات التأمين يخضع لمجموعة من المبادئ مثل: السيولة، الأمان، الربحية، مع اعتماد أدوات استثمارية متنوعة (الأسهم، السندات).
 - إبراز الدور الاقتصادي الحيوي الذي تلعبه شركات التأمين في تحفيز الادخار وتوفير الائتمان، وتكوين رؤوس الأموال وتأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الوطني.
- من ناحية الجانب التطبيقي:
 - من خلال درجات تكامل السلاسل الزمنية نلاحظ أنها غير متكاملة من نفس الدرجة وبالتالي عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل).
 - من خلال نتائج التقدير أن $R^2=0,7$ أي أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 70٪، وهي نسبة تفسيرية جيدة.
 - وجود علاقة طردية بين الاستثمار والناتج الداخلي الخام وهو مقبول اقتصاديا بمعامل $(+0,05)$.

4. مقترحات الدراسة:

- توسيع وتنويع مجالات الاستثمار (من أجل المساهمة في خلق قيمة مضافة للاقتصاد).
- تحسين الإطار القانوني والتنظيمي (إتاحة مرونة أكبر للشركات في اتخاذ القرارات الاستثمارية).
- تعزيز الكفاءة الداخلية لشركات التأمين.
- دعم التنسيق بين شركات التأمين والجهات الحكومية.
- دعم البحث العلمي في مجال التأمين.

قائمة المراجع

1. الأميرة نزيهة بايس، لطيفة كلاخي، 2023/01/21، إسهامات التدقيق الداخلي في تحسين حوكمة شركات التأمين الجزائرية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 09، العدد 01.
2. ابتسام لعرايسية، وفاء صغاييري، 2015، مساهمة سوق التأمين في دعم التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة 8 ماي 1945، قلمة.
3. إيمان جلولي، نذير كراث، 2019، المخاطر الصناعية في شركة التأمين الجزائرية دراسة حالة وكالة التأمين وإعادة التأمين، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة احمد زبانه، غليزان.
4. أيمن محمد الشنطي، محمد سليم العيسى، سليمان راجي وشاح، محمد عدنان هلال العيشت، 2020/06/20، أثر عمليات إعادة التأمين في الحد من المخاطر التي تواجه شركة التأمين، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 02.
5. بهية تسوري، 2020/12/31، دور التأمين الالكتروني في أداء شركات التأمين في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 11، العدد 03.
6. بوعلام لونيسي، سفيان فكارشة، 2019/12/01، أشكال شركات التأمين في الجزائر، مجلة الإبداع، المجلد 09، العدد 01.
7. خديجة فاضل، 2023/05/31، دور التأمين في تطوير الاقتصاد الوطني، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسة، المجلد 07، العدد 01.
8. حسبية علمي، بوعبد الله خوجة، 2022/05/06، دراسة تحليلية لتطور الطلب على إعادة التأمين بين التنازلات الإجبارية والاختيارية في الجزائر، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 01.
9. سعود جايد مشكور، وفاء علي سلطان، 1995، سياسة الاستثمار في شركات التأمين، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية.
10. عبد الكريم بعداش، سفيان بطاطا، 2019، مكانة الاستثمار الأجنبي في قوانين الاستثمار الجزائرية، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01.
11. فتيحة بوعلام، أسيا بن لحر، 2017، دور التأمين وإعادة التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة احمد زبانه، غليزان.

12. فيروز جيرار، 2016/12، أهمية استثمار أفساط التأمين في تحقيق ميزة الريادة في التكلفة والسعر الأدنى في شركات التأمين، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 20.
13. محمد مداحي، 2020/12/30، صناعة التأمين التعاوني كبديل للتأمين التجاري التقليدي، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد 02، العدد 01.
14. مخطار بعيط، إلياس ساسي، محمد لحو، 2023/05/11، التأمين التجاري حقيقته وحكمه في الشريعة الإسلامية والقانون، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 01.
15. مصعب بالي، مسعود صديقي، 2016، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02.
16. ميادة رشيد كامل، 2016، الاستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 2

الملاحق
